

التنمية من منظور قرآنیٰ



إنّ "صياغة مفاهيم وأفكار التدين - كما نراها - في الخطاب الإسلامي الحديث بوجه عام لا يمكن الركون إليها كحلّ" سحري لمشكلات المجتمع، ولا سيما في مشكلات التنمية التي لا يمكن تبسيطها بمجرد الشعارات التي تقفز عادة عن الشروط الموضوعية لعمليات التغيير الوعي.

ولعلّي أبدأ من هذه الملاحظة؛ لتفهم الإطار العام لشاعرين أحدهما: التنمية الشاملة بالدين. وثانيهما: التنمية الشاملة بمباركة الدين. فمن الواضح أنّ "الشعار الأول - التنمية بالدين - لا يمكن أن يتحقق من غير الوعي الإسلامي للشرط الإنساني من جهة، كما لا يمكن أن يتحقق من غير فتح المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية على بعضها من جهة ثانية. وفي جدل هذا الاختلاف؛ كيف يمكن تحقيق الكفاية الإسلامية الذاتية دون الاعتماد على سياسة إدارية؛ لا تفصل بين عامل الحفاظ على الاستقلال التنموي، وعامل الحفاظ على الجودة التنموية؟ وما من شك في أنّ "مقوله الإنسان" أساس التنمية وهدفُها؛ هي مقوله قرآنية، غير أن رغبات الإنسان متنوعة ومتطرفة، ولا يمكن لعدد محدود من الأفراد أن يقوم بإنتاج ما يشبع رغبات المجتمع كلّه؛ لهذا لابدّ من توزيع قوى العمل في المجتمع على مجالات الإنتاج المختلفة. وبما أنّ "رأس المال الاستثماري قد يطغى على عقل الإنسان وثقافته وأخلاقه، فإنّ"

الأصل الثابت في التنمية من منظور قرآني؛ يتمحور على اتخاذ التدابير والقوانين - في إطار فقه التنمية - لتحقيق المهمة الأخلاقية - لجميع مجهودات الإنسان في الإنتاج والعمل - على قاعدة ارتباط القوة المادية والزمانية - للتنمية بعمر الإنسان، المجتمع، والحضارة؛ في ضوء النظرية القرآنية لمفهومي: الاستخلاف، والخلاف (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوْكُمْ فِي مَا آتَكُمْ) (الأنعام / 165)، لينكشف ذلك في أطوار صلة الاقتصاد السياسي بعلم اجتماع الزمان، وتحولاته في أنماط وأشكال تخص السلوك الاجتماعي الذي تعمل فيه التنمية، وقد اكتشف الفقه الإسلامي - منذ بوادره بأهمية التأسيس للفقه الافتراضي - والذي يعالج الواقع المستقبلي الذي لم تقع: بعقيدة تؤمن بوجوب طلب العمارة، والتنمية: "يقول القرطبي عند تفسير قوله تعالى: (هُوَ أَرْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (هود / 61)، قال بعض الشافعية الاستعماري طلب العمارة والطلب المطلق من الله تعالى بدل على الوجوب وقال الجصاص: وفيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية" [1]. وإن "ظاهرة التخلف - بكامل نتوءاتها في الواقع الإسلامي الحديث - تستفز جميع مهارات هذا المجتمع وقواته؛ إلى وجوب الإصلاح من خلال أولوياته في معالجة نقاط التخلف والضعف المتراوحة ترابطاً وثيقاً". فلا يمكن الابتداء من مكان الصعب - السياسي على سبيل المثال - فيما لو كان الضعف نتيجة الخلل القائم في البنيان التعليمي، أو النظام الاقتصادي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحد المفاسيل المنهجية التي تدور حولها قيم التنمية وأهدافها من منظور إسلامي، هو الانطلاق من العلاقة القائمة بين الفكرة الإسلامية، وأسلوبها. ولكي لا يأتي الأسلوب منعزلاً عن أهداف الفكر، فإن "الطموح الإسلامي - هذه المرة - يجب أن يكتشف القيمة العلمية لنقد الذات، والقيمة التنموية لصالح الفكر والتربيـة. ذلك أن "الاستراتيجية الإسلامية، إذ تنهض بمهام رفع المستوى الإنمائي لقيمها العقدية، والأخلاقية، فإن ذلك لا يتعارض أبداً مع مهام تحسين نوعية الحياة ورعايتها. مع التأكيد على أن معايير فكرة التنمية - وليس التنمية المجردة - هي التي ستحدّد موازین التقابل بين فكرة التقديم، وفكرة التخلف، ولم أجده موضوعاً أفرغته الشعارات من مضمونه كالذي وجدته في موضوع التنمية.وها هنا، يحسن بنا تعريف التنمية تعريفاً يتنااسب مع القيم الإسلامية؛ من دون أن يتعارض معها في شيء صغير أو كبير من مناشطها. فإذا كانت هي في أهداف برامجها الغربية محكومة بإشباع الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع؛ من غذاء وسكن، وصحة وتعليم وعمل، فإن جوهر هذا - الإشباع - من منظوره الإسلامي؛ لا يمكنه تحقيق الحاجات الأساسية - للمجتمع - من دون ارتباطه بغايتين. إحداهما: توفير الجانب المعنوي في مطلب العملية التنموية، وفي مجال إثبات الهوية والذات والحرية، والأمن الاجتماعي وضمان

وَلَا تَبْسُطُهَا كُلّاً الْبَسْطَ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) (الإسراء / 29). ..
وَالْأَذْيَنَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبَيلِ
اللَّهِ فَبَشِّرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي زَارَ
جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جَنَاحُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا
كَنَّا نَرْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ) (التوبة / 34-35).

وال المسلمين اليوم في مواجهة تحديات النظام العالمي العالمي يعانون من: 1- واقع الالاتكا فهو الذي يميّز العلاقات التجارية ضمن السوق العالمية. فالدول الصناعية التي لا يتجاوز عددها عشرين بلداً تحكم بحكم سيطرتها على ميكانيزمات التبادل التجاري الدولي. 2- التجارة الدول الاستعمارية إلى القوة العسكرية لاستغلال ثروات البلدان النامية - وضمنها البلدان الإسلامية - الأمر الذي تولّد عنه تنامي المدّ الوطني، وقد فرضت دول المركز نظاماً لتقسيم العمل؛ يحصر دور البلدان ذات السيادة الوطنية الحديثة في نتاج وتصدير المواد الأولية، واليد العاملة، ويرتكز على دمج الدول النامية في السوق الدولي، وربط مصيرها بمصير النظام الرأسمالي، وجعل مستقبلها الاقتصادي مرهوناً بمستقبل الدول الرأسمالية المتقدمة. هكذا استجدَ المشهد عن استبدال القوة العسكرية في احتلال بعض الدول الإسلامية بهيمنة الاستثمارات التي تلعب فيها الشركات المتعددة الجنسيات دوّراً أساسياً يكرّس الواقع الأليم للتبعية ويؤدي إلى خضوع الأمة الإسلامية للمدوينة التكنولوجيا، وصولاً إلى التبعية السياسية والإعلامية والثقافية[4]. من هنا، فإنَّ الخلاص يتطلب مراجعة التراث والانطلاق، من سؤال: التنمية؛ لمصلحة من؟ وبواسطة ماذا؟ إنَّ أخطر ما مُني به المسلمين، بل وغير المسلمين في المجتمعات النامية بواقعهم الحديث هي ظاهرة انعدام الوعي بإمكاناتهم المادية والمعنوية. ومن هنا، تأتي أهمية الصياغة الفقهية المعاصرة لمعايير النمو الاقتصادي، والاجتماعي، في معالجة المشكلات التنموية الناجمة عن استيراد النظم الاقتصادية الغربية التي دفعت مجتمعنا الإسلامي إلى تلك الفجوة العميقه؛ بين اليد المنتجة واليد المستهلكة. فانتهى بنا الأمر إلى مزالق التضخم المرهق الذي يعرض جهود التنمية للفشل، ويدفعها نحو ذلك المرض العossal الذي تفشى في سياستنا الاقتصادية، مع شیوع ظاهرة الربا. وهي من أخطر الظواهر التي تفتک بأخلاق المجتمع، وقيمة: (يَمْحَقُ اللَّهُ
الرِّبَّا وَيُرْبِّي الصَّدَقَاتِ) (البقرة / 276). (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا
مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْهَا رَزْقًا حَسَدَهُ فَهُوَ
يُنْفِقُ مِنْهُ سِرّاً وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ
أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (النحل / 75). ومن أدب الأمثال القرآنية يعرض القرآن إلى اكتشاف العلاقة بين ظاهري الجوع والخوف، وظاهرة كفران النعمة في ما يشبه المعادلة

القانونية بزوال النعم؛ بسبب جودها والاستهانة بحفظها؛ بصريح الآية: (وَظَرَبَ اللَّهُ^{مَذَلَّا قَرْيَةً كَمازَتْ أَمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَافَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) (النحل/ 112). كما يعرض القرآن الكريم إلى اكتشاف العلاقة بين الظلم، ونهاية الدول، وهلاك المجتمعات؛ فيما توحى به الآية الكريمة: (وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلَحُونَ) (هود/ 117). وهنا يجب تأكيد أن مفردة (التنمية) – ونماذجها المختلفة التي انتشرت على نحو إجمالي منذ منتصف القرن التاسع عشر، وعلى نحو تفصيلي منذ أواسط القرن العشرين – ليست سوى التعبير الاقتصادي، والنظري؛ لقيام عالم على أساس العقل المنقطع عن الوحي، والدائر حول محور الإنسان، والمتمسّم بالذاتية (subjective) وسيادة النفس الأمّارة بالسوء... يقول الأستاذ إدوارد سعيد في كتابه: "الاستشراق" إنّ "الغرب يصنع الشرق كما يريد، ثمّ يسبغ عليه التجسيد العيني في إطار نماذج التنمية. وخلاصة القول هي أن ثمة ردوداً نقدية جادة على مفهوم التنمية سواء على مستوى الوسائل والأدوات، أم على صعيد الأهداف والغايات، وبمعزل عن تطور النظريات بشأنها والتي امتدّت عن الفلسفة اليونانية التي تربّطها بالنموذج الدوري لدورة سقوط الأمم والحضارات، مروراً بفلسفة اللاهوت التي تحصرها بالدورة الحضارية من آدم إلى السيد المسيح (ع) وصولاً إلى الفلسفة الحديثة التي تفتح لها الآفاق على التعبير والحداثة الدائمة[5]، فإنّها – أي التنمية – ستظل عالقة في صراع دائم بين طلب الحقيقة، وطلب العدالة، وحب الجمال، وطلب إشباع الحاجات الغريزية في حدود الجسد. إنّ التنمية في إطار العمل الصالح هي وجه من وجوه العبادة، بمعناها الشرعي الذي يتمثّل في الاستجابة لكل طاعة ﷺ سبحانه وتعالى. ومن هنا، اتصلت نبوءة وراثة الأرض بشرط الصالح: (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرْثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ) (الأنبياء/ 105). وشرط هذا الصالح موقوف على شرط إنجاز الشرط الاجتماعي في التعاون: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدُودِ وَإِنْ...) (المائدة/ 2). كذلك فإنّ شرط هذا التعاون موقوف على إنجاز الوعي؛ بشرط تكامل المسؤوليات، وتكافلها، في ما استوعبتّه من الحديث النبوي الشريف: "ألا كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته. فالامير على الناس راعٍ ومسؤول عن رعيته، والرجل راعٍ على أهل بيته ومسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده، وهي مسؤولة عنهم. "ألا كلكم راعٍ مسؤول عن رعيته". الها مشن:}

[1]- انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن؛ حمد بن الرحمن الجنيد، التنمية الاقتصادية عند الإمام علي (ع)، المجلد الثاني، مناهج الباحثين في الاقتصاد. [2]- انظر:

الديمقراطية: الطريق للتنمية والاستقرار، تحرير محمد حسن سالم، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 2003. [3]- الدكتور منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد الإصلاح التنمية، اتحاد الكتاب العرب دمشق، 2006. [4]- انظر: ندوة الإسلام والتحديات المعاصرة، منشورات رسالة الجهاد - المركز الثقافي في مالطا، ص259.

[5]- محمد جواد أبو القاسمي، التنمية الثقافية: الحالة الإيرانية نموذجاً، ترجمة حيدر نجف، الطبيعة الأولى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2007، ص29.

المصدر: كتاب إجتماعيات الدين والدين (دراسات في النظرية الاجتماعية الإسلامية)